

خربة طانا: موجة عمليات هدم واسعة النطاق للمرة الثالثة خلال أكثر من عام واحد بقليل

شباط/فبراير 2011



ما تبقى من مدرسة خربة طانا التي هدمتها القوات الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر 2010

في 9 شباط/فبراير - هدمت السلطات الإسرائيلية ست خيام سكنية و 21 حظيرة للماشية في خربة طانا في محافظة نابلس. أدت عملية الهدم هذه إلى تشريد ست عائلات (52 . هذه هي شخصا) والحاق الضرر بما مجموعه 106 شخصا . المرة الثالثة منذ كانون الثاني/يناير 2010 التي يتعرض بها سكان خربة طانا لعمليات هدم واسعة النطاق، والمرة الرابعة منذ عام 2005¹. تعمل المنظمات الإنسانية في الوقت الحالي على تقدير الاحتياجات الأساسية وتوفير الاستجابة الطارئة لسكان المجمع.

خلفية عن خربة طانا

فيه إعداد مخطط ملائم للقرية يسمح بإصدار تصاريح للبناء. غير أن المحكمة العليا الإسرائيلية رفضت الالتماس في كانون الأول/يناير 2009، وبعد ذلك بفترة وجيزة، بدأ سكان المجمع بتلقي أوامر الهدم من السلطات الإسرائيلية. ويبدو أن المباني الواقعة في المستوطنات المجاورة لم تتضرر من عدم حصولها على تراخيص للبناء إذ أن نشاطات التطوير مستمرة فيها.

إن موجات الهدم المتكررة التي تنفذها السلطات الإسرائيلية تجعل من الصعب للغاية على سكان خربة طانا العيش باستقرار، والحفاظ على مصادر رزقهم أو حتى تعليم أطفالهم. يُشار إلى أن سكان خربة طانا ليسوا الوحيدين الذين يعانون من هذا الوضع، حيث أن هنالك العديد من المجمعات السكانية الفلسطينية تعيش في أوضاع غير مستقرة نظرا لموقعهم في مناطق أعلنت عنها السلطات الإسرائيلية مناطق «مغلقة».

خربة طانا هو مجمع سكني يبلغ عدد سكانه ما يقرب من 250 شخصا، تقع في المنطقة (ج)²، جنوب شرق مدينة نابلس، في منطقة أعلن الجيش الإسرائيلي أنها منطقة «مغلقة» لأغراض التدريب. سكان المجمع يقطنون في هذه المنطقة منذ عقود في مساكن بسيطة (الخيام، ومباني الصفيح، والكهوف القديمة) ويعتاشون من العمل في رعي الماشية والزراعة.

نظراً لأن سكان خربة طانا يحتاجون إلى أراضي الرعي لقطعان ماشيتهم، لم يكن أمامهم خيار سوى البقاء في المنطقة، من أجل الحفاظ على قطعان ماشيتهم. وبالتالي، أعاد سكان المجمع مراراً بناء إنشاءات متواضعة على الأرض، من بينها الخيام السكنية وحظائر الماشية. وفي عام 2008، قدّم المجمع، بمساعدة منظمة حاخامات من أجل حقوق الإنسان الإسرائيلية غير الحكومية، التماساً لمحكمة إسرائيلية يطلبون

خلفية عن المناطق العسكرية المغلقة/ مناطق «إطلاق النار»

65 بالمائة من عمليات الهدم في «مناطق إطلاق النار». إن التهديد المتواصل بالهدم والطرد يعرض المجتمعات الفلسطينية للضغط من أجل ترك هذه المناطق مما يثير قلقاً بشأن ترحيل السكان. ويفيد العديد من السكان ان التدريبات العسكرية إما قليلة أو غير قائمة.

أعلنت السلطات الإسرائيلية منذ عام 1967 أن 18 بالمائة تقريبا من الضفة الغربية «مناطق عسكرية مغلقة» لأغراض التدريب، و «مناطق إطلاق نار»³. وتحظر الإدارة المدنية الإسرائيلية البناء في هذه المناطق وتصدر أوامر طرد ضد سكانها بصورة روتينية، تُنفذ خلال تطبيقها غالبا عمليات هدم واسعة النطاق، حيث وقع في عام 2010 ما يقرب من

سياسات التخطيط المميزة في المنطقة (ج)

البريطاني. أن التفسير المقيد لهذه المخططات الذي تعمل به السلطات الإسرائيلية يجعل امكانية حصول الفلسطينيين على رخص بناء شبه مستحيل.

بينما تقيد الإدارة المدنية البناء الفلسطيني في المنطقة (ج) بشدة، تتبع ممارسات تفضيلية اتجاه المستوطنات الإسرائيلية والبؤر الإستيطانية في الضفة الغربية، حيث تصادق على المخططات التفصيلية لجميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تقريبا. إضافة إلى ذلك، بينما لا تملك البؤر الاستيطانية - وعدد كبير منها قائم على أراض ذات ملكية فلسطينية خاصة، مخططات مصادق عليها ولذلك، فليس بحوزتها تراخيص بناء، إلا أنها نادرا ما تواجه عمليات هدم.

تقيد إسرائيل التطوير الفلسطيني في المنطقة (ج). ولا تسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين عموماً بالبناء إلا في حدود مخطط تفصيلي أو خاص أعدته الإدارة المدنية الإسرائيلية، ولا تشمل هذه المخططات سوى أقل من واحد بالمائة من المنطقة (ج)، مع العلم أن معظم مساحة الواحد بالمائة تلك مبنية أصلاً. ويحظر البناء على 70 بالمائة من المنطقة (ج)، والتي تشكل 44 بالمائة من مساحة الضفة الغربية بحجة انها «أراضي دولة»، أو «محميات طبيعية»، أو «مناطق عسكرية مغلقة» أو تقع ضمن مناطق التي وضعت تحت سلطة المستوطنات الإسرائيلية⁴. على 29 بالمائة المتبقية، يسمح البناء بشكل محدود أمام الفلسطينيين نظرياً، إلا أنه يجب أن يتوافق مع امكانيات البناء الضيقة التي تسمح بها المخططات الإقليمية التابعة لعهد الانتداب

اتجاهات 2010: ارتفاع ملحوظ في عمليات الهدم والتهجير

الذين تضرروا جراء هدم السلطات الإسرائيلية لأبار المياه والأحواض المائية في المنطقة (ج)، علماً أن هذه العمليات يعزى لها 94 بالمائة من الأشخاص «المتضررين» في عام 2010. ولكن، إذا ما استثنينا هذا النوع من عمليات الهدم، نرى أن عدد الأشخاص المتضررين من الهدم لا يزال مرتفعاً بصورة حادة تبلغ أكثر من 48 بالمائة، مقارنة بعام 2009.

وحتى تاريخ 8 شباط/فبراير 2011، هدمت السلطات الاسرائيلية 20 مبنى يمتلكها الفلسطينيون، من ضمنها 11 مبنى سكني، في المنطقة (ج) من الضفة الغربية خلال هذا العام. أدت عمليات الهدم هذه الى التهجير القسري لما لا يقل عن 55 شخصا، من ضمنهم 33 طفلاً.

سجل مكتب تنسيق الشؤون الانسانية خلال العام 2010 هدم أكبر عدد من المباني في المنطقة (ج) منذ ان أنشأ المكتب قاعدة بياناته الخاصة بحماية المدنيين في العام 2005، فقد هدم ما لا يقل عن 353 مبنى يمتلكه الفلسطينيون، أي أعلى بنسبة 85 بالمائة من عدد المباني التي هدمت خلال عام 2009⁵. كما هُدم 78 مبنى إضافي، من ضمنهم 24 مبنى سكني، هدم في القدس الشرقية خلال العام.

ارتفع عدد الأشخاص الذين شردوا نتيجة لعمليات الهدم في المنطقة (ج) ارتفاعاً ملحوظاً، الى ما يقارب الـ 50 بالمائة، وكان بعضهم قد هُجر أكثر من مرة. إضافة إلى ذلك، لقد ازداد عدد المتضررين، الذين لم يشردوا، جراء عمليات الهدم أضعافاً مضاعفة، وذلك نظراً للعدد المرتفع للأشخاص

أثر التهجير القسري

والتعليم والرعاية الصحية. غالباً ما تواجه العائلات المهجرة تصاعد في الديون، تزايد في الفقر والاعتماد على المساعدات الانسانية وأيضاً زيادة التهميش. قد يكون الأثر على الأطفال مدمراً بشكل خاص، بما في ذلك الاضطراب ما بعد الصدمة، والاكتئاب، والقلق وانخفاض التحصيل العلمي.

للهجير القسري أثر خطير جسدي واجتماعي واقتصادي ونفسي فوري وبعيد المدى على العائلات والتجمعات الفلسطينية. إضافة الى حرمان العائلة من مصدرها الرئيسي في الأمن الجسدي والاقتصادي، كثيراً ما يؤدي التهجير القسري الى تعطل مصادر الرزق وتناقص مستوى المعيشة والوصول المحدود الى الخدمات الأساسية كالمياه

1. في 8 كانون الثاني/ديسمبر 2010، هدمت قوات عسكرية إسرائيلية 29 مبنى في القرية، بما يشمل المدرسة، مما أدى إلى تهجير 61 فلسطينياً، من بينهم 13 طفلاً، وتضرر ما يزيد عن 100 آخرين، من بينهم 22 طفلاً يدرسون في المدرسة. وبعد ذلك بأسبوع، أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر طرد استهدفت معظم مباني القرية المتبقية حيث يتضرر جراء هذه الأوامر 100 شخص تقريباً. قبل ذلك، تعرضت القرية مرتين لعمليات هدم واسعة النطاق، هدمت خلالها مدرسة القرية.
2. تعتبر أكثر من 60 بالمائة من مساحة الضفة الغربية ضمن المنطقة (ج)، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة العسكرية وتسيطر على التخطيط والبناء. وبالرغم منه كان المقصود بأن يكون تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج) كان منوي أن يكون مؤقتاً، إلا أنه لم يطرأ تغيير رسمي لهذا التقسيم منذ أيلول/سبتمبر 2000.
3. بينما يحظر وصول الفلسطينيين إلى هذه المناطق، يختلف تطبيق قيود الوصول، كما أن الحدود الدقيقة للمناطق المغلقة غير مرسم بوضوح على الأرض.
4. لمزيد من المعلومات عن التخطيط في المنطقة (ج)، أنظروا إلى "تقييد الحيّز" سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية"، ديسمبر، 2009.
5. يشمل هذا العدد عمليات الهدم التي قامت بها السلطات الإسرائيلية وتلك التي هدمها أصحابها الفلسطينيون بأمر من السلطات الإسرائيلية.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_khirbet_tana_fact_sheet_20110210_english.pdf